كلمـة

السيد فرحات الحرشاني

وزيـر الدفـاع الوطنـي

* * *

افتتاح الدورة 34 لمعهد الدفاع الوطني

03 نوفمبر 2016

بسم الله الرحمان الرحيم

السّادة أعضاء المجلس الأعلى للجيوش،

السيّد العميد مدير معهد الدفاع الوطني،

السادة إطارات وزارة الدفاع الوطني،

السّادة الضبّـاط،

حضرات السيّدات والسّادة الدّارسين،

يسرّني بهذه المناسبة أن أتوجه بالتهنئة إلى هذا الجمع المتميّز من الضباط السامين، وسامي إطارات الدولة، الذين نالهم شرف المشاركة في هذه الدورة الرابعة والثلاثين لمعهد الدفاع الوطني.

إن المعهد اليوم يعمل على تأسيس مرحلة جديدة، في مجالي تنشئة القيادات والاستشراف، خدمة للوطن، ومحافظة على سيادة الدولة، وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، ودعم أمنها الشامل.

إن اختيار موضوع هذه الدورة حول **"إنجاز مشروع كتاب أبيض للدفاع والأمن في تونس"**، استجابة لطبيعة المرحلة بحكم التحولات الحاصلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وما أفرزته من تحديات أمنية، وتهديدات غير تقليدية. وتمثّل هذه الدورة حلقة هامة في المساهمة في إنجاز هذا المشروع.

حضرات السيدات والسادة،

إن موضوع هذه الدورة، من صميم المرحلة المليئة بالتحديات التنموية، والأمنية، التي تستوجب وعيا عميقا بأهمّيتها، وجهدا وطنيا جماعيا، وتشاركيّا، لرفعها.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي، أن أطرح جملة من التساؤلات، حول هذا الموضوع، نابعة من واقعنا السياسي والاقتصادي، والاجتماعي والفكري والحضاري، ومن التحولات

الحاصلة على المستوى المغاربي والعربي، والاقليمي والدولي، ومن الدستور، والبناء الديمقراطي الجديدين.

① لماذا إعداد مشروع كتاب أبيض؟

② ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي قد تمس من الأهداف الحيوية للبلاد، وأمن المواطن والمجتمع؟

③ أيّة رؤية مستقبلية شاملة للمحافظة على استمرارية الدولة ووظائفها، وحماية أمنها ومؤسساتها والمجتمع والمواطن من التهديدات الداخلية والخارجية؟

⑤ ما هي مقومات الكتاب الأبيض للدفاع والأمن في تونس وما هي شروط تنفيذ استراتيجية ما ورد به؟

⑥ ما هي القيم والمبادئ التي تقوم عليها مضامينه؟

⑦ كيف نستفيد من التعاون الدولي في مجال الدفاع والأمن وفق الالتزامات متعددة الأطراف والالتزامات القانونية الدولية؟

⑧ ما هي الأهداف والنتائج المنتظرة من مضامين هذا الكتاب؟

⑨ فيما تتمثل شروط نجاحها؟

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس تتفاعل دوما مع محيطها الاقليمي، والدولي، ومتغيراته، وتحدياته، وقد عملت على أن تنخرط في منظومة الأمن الشامل. غير أنّ هذه المنظومة لم ترتق إلى مستوى الاستراتيجيات الدفاعية والأمنية، وخطط الاستشراف المتعارف عليها، باستثناء مبادرات المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، ومعهد الدفاع الوطني، اللذين ركّزا على مجموعة من القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بالأمن والدفاع الشامل، وتعمّقا فيها، لكن أعمالهما بقيت دون استغلال، وظلت مطبوعة بطابع السرية.

وقد تمثلت عوائقها في:

- تخوّف أصحاب القرار من تشعّب المسألة، وتداخلها، حيث ظلّ إقرار وتنفيذ إستراتيجيّة الأمن الشامل، يمثل تحدّ هام للدولة، ويتطلب على المستوى العملي، تغيّر العديد من التوازنات في أكثر من ميدان.
- سيطرة الفاعلين كل على قطاعه دون التنسيق المطلوب.
- توزّع وتفرّق المسؤوليات بين عديد الأطراف المتدخلة .
- حجم المسألة، وتشابكها، وتشعّبها، بين المستوى الوطني، والمستوى الجهوي، وكذلك تداخل مجالات المسؤولية بين مسؤولية الدولة، والمسؤولية الخاصة.
- تحديد المستهدفين، وهم المواطن والمجموعة والوطن، وتداخل القطاعات بين العسكري وشبه العسكري والمدني، وتوسّع نطاق العمل، بين المحلّى والوطني، والعمل الشامل، وكذلك الجدلية بين الأمن والحرية، وحدود كلّ منها.

حضرات السيدات والسادة،

إن وضع كتاب أبيض للدفاع والأمن في تونس يستوجب تقييما معمّقا وفهما شاملا للمخاطر المتنوعة وكيفية ترابطها واستقراء للوضع الأمني داخليا ومغاربيا وعربيا وإقليميا ودوليا، فضلا عن تحقيق معادلة صعبة أي: **مكافحة الإرهاب واحترام مقتضيات الديمقراطية والحرية**.

ويمكن في هذا المجال أن نستعرض بعض المخاطر على سبيل الذكر لا الحصر:

❖ **أولا**: تنامي ظاهرة الإرهاب وعلاقتها بالتهريب في المنطقة، وبروز تنظيمات دينية متطرفة بها، وامتلاكها لوسائل وقدرة على القتال والتحرّك الميداني لزعزعة أمن المنطقة واستقرارها.

❖ **ثانيا:** التحولات الحاصلة في شمال افريقيا، والمخاض الديمقراطي الصعب، الذي تعيشه ليبيا، بسبب غياب المؤسسات، والنزعة العشائرية والقبلية، ودخول قوى دولية في إطار المحافظة على مصالحها الاستراتيجية مما يرشح الوضع الأمني بها إلى مزيد من التعقيدات، وما يمكن أن يفرزه من تداعيات على المنطقة.

- **ثالثا**: غياب التجانس في التوجّه السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، في المنطقة المغاربية، وكذلك الرؤية المشتركة حول التحديات الأمنية.
- **رابعا**: تدهور الوضع الأمني بمنطقة الساحل والصحراء، بسبب غياب الحكم الديمقراطي وضعف الدول ومؤسساتها، ممّا جعل هذه المنطقة فضاء خصبا لتنامي أنشطة منافية للقوانين والأعراف الدولية كالتنظيمات الدينية المتطرفة، التي تنامى نشاطها بالمنطقة بعد تضييق الخناق عليها في سوريا والعراق.
- **خامسا**: التهريب والهجرة غير الشرعية: وهي مخاطر مرتقبة على المدى المتوسط والبعيد
- **سادسا**: التحولات في العالم العربي، والتغيير الحاصل في موازين القوى بين الدول العظمى في الشرق الأوسط، كالتقارب الأمريكي الإيراني، وتداعياته على دول الجوار، وتنامي دور روسيا والصين في هذه المنطقة.
- **سابعا**: تهديدات ومخاطر العولمة والمتمثلة في انتقال الاشخاص والسلع واستهداف البنى الرقمية من خلال الهجمات السيبرنية.
- **ثامنا**: المخاطر الطبيعية والصحية والتكنولوجية والصناعية.

حضرات السيدات والسادة،

إن مواجهة هذه المخاطر والتهديدات الجديدة، يستوجب وضع رؤية مستقبلية شاملة للمحافظة على استمرارية الدولة ووظائفها، وحماية مصالحها الحيوية وأمنها ومؤسساتها والمجتمع والمواطن من التهديدات الداخلية والخارجية. وتكون هذه الرؤية منطلقا لوضع كتاب أبيض للدفاع والأمن على قاعدة الديمقراطية، يستند إلى إطار تشريعي وقانوني، ويخضع إلى الرقابة الإدارية والمالية والقضائية والتشريعية، ويعتمد الحوكمة الرشيدة لتسيير مختلف الهياكل والمؤسسات المعنية بقطاع الدفاع والأمن، ويقوم على مجموعة من الأولويات والالتزامات الوطنية والدولية، ويأخذ بعين الاعتبار المحيط الجيواستراتيجي.

وترمي هذه المدوّنة إلى وضع المبادئ والأولويات والأطر والوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الشامل للبلاد على المدى البعيد، على أن تحيّن بحسب ما يطرأ في الداخل وفي العالم من تحولات، في إطار رؤية استشرافية بعيدة المدى.

حضرات السيدات والسادة،

إن صياغة كتاب أبيض للدفاع والأمن في تونس ليس عملية فوقية بل هي عملية تشاركية تستوجب تدخل عدة أطراف، هياكل مدنية وعسكرية وأمنية، وخبراء وأكاديميين وباحثين، ومكونات المجتمع المدني والمواطن. ذلك أن الأمن القومي مسؤولية يتقاسمها هؤلاء جميعا، باعتبار أن تكلفة العملية الدفاعية والأمنية سيتحملها المجتمع بأسره، في سبيل حماية أمن الدولة والمجتمع والمواطن من التهديدات التقليدية وغير التقليدية الداخلية والخارجية.

كما تشكّل مراكز الدراسات والجمعيات الوطنية والدولية الناشطة ببلادنا، والمهتمة بمجالات الدفاع والأمن، والمسائل ذات الصبغة الاستراتيجية في المجال، نواة لمؤسسات تفكير، جديرة بأن تكون شريكا فاعلا في إنجاز هذا المشروع، فضلا عن الاستفادة من المراكز الدولية المهتمة بالمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة.

حضرات السيدات والسادة،

إن تجسيم مضامين هذا الكتاب على أرض الواقع يستوجب وضع استراتيجية لتنفيذها، تقوم على جملة من العوامل:

- توفير الموارد المادية والبشرية والوسائل التقنية.
- وضع آليات للتنفيذ وضبط كيفية عملها، ضمانا لحسن التصرف في هذه الموارد
- ضرورة ايجاد توازن بين تكاليف ومزايا دراسة السياسة الدفاعية والأمنية، وذلك بتعبئة الموارد البشرية والمادية اللازمة مع تجنب مراجعة هذه السياسة إلا في الحالات القصوى التي تقتضيها تغيرات الوضع الأمني الداخلي والإقليمي والدولي.

- تحديد كيفية بلوغ أهداف السياسة الدفاعية والأمنية
- اعتماد الحوكمة الرشيدة
- ضمان المتابعة والتحيين
- إرساء حوار بين المتدخلين في قطاع الدفاع والأمن وممثلي هياكل الدولة ذات الصلة، وخاصة مجلس نواب الشعب.
- تحقيق المعادلة بين الشفافية والمحافظة على سرية المعلومات العسكرية والأمنية عند صياغة مضامين سياسة الدفاع والأمن
- انتهاج سياسة اتصالية لتحسيس المواطن بأهمية هذه الاستراتيجية حتى يكون فاعلا ومساهما في تنفيذها.

حضرات السيدات والسادة،

يشكل الدستور الجديد، مرجعا لصياغة كتاب ابيض للدفاع والأمن، باعتباره يكرّس في فصوله قيم النظام الجمهوري، ومبادئ الحوكمة الرشيدة، والرقابة التشريعية، والادارية والقضائية.

كما نص الدستور في فصله 9 على أن **"الحفاظ على وحدة الوطن والدفاع عن حرمته واجب مقدس على كل المواطنين"**.

"الخدمة الوطنية واجب حسب الصيغ والشروط التي يضبطها القانون".

كما نص في فصليه الثامن عشر والتاسع عشر على أن **"الجيش الوطني جيش جمهوري وهو قوة عسكرية مسلحة قائمة على الانضباط، مؤلفة ومنظمة هيكليا طبق القانون، ويضطلع بواجب الدفاع عن الوطن واستقلاله ووحدة ترابه، وهو ملزم بالحياد التام .ويدعم الجيش الوطني السلطات المدنية وفق ما يضبطه القانون"**

"الأمن الوطني أمن جمهوري، قواته مكلفة بحفظ الأمن والنظام العام وحماية الأفراد والمؤسسات والممتلكات وإنفاذ القانون، في كنف احترام الحريات وفي إطار الحياد التامّ".

كما تشكل المواثيق، والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، مرجعا لصياغة هذا الكتاب. وهو عامل أساسي يعكس التزام الدولة التونسية بالقيم الكونية، كدولة القانون والمؤسسات وحقوق الإنسان، والحرية والعدالة.

وتمثّل الديبلوماسية بدورها مرجعا، لفهم هذا الوضع الأمني، واستقرائه، والتعاطي معه، بما تقتضيه المصلحة الوطنية، على قاعدة المبادئ الأساسية المتأصلة، كسيادة القرار السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، والالتزام بالشرعية الدولية، والاعتدال، والحوار، وعلى القيم الأساسية الكونية.

إن هذه القيم من شأنها أن تجعل من مضامين الكتاب الأبيض، ذات شرعية ومكانة في الهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة، ومحل اهتمام من قبل البلدان المتقدمة وجيوشها، ومتفاعلة معها، باعتبارها توجه إليها رسائل ايجابية حول قيم ومشاغل ونوايا الدولة في مجالي الأمن والدفاع. وهي بذلك تساهم في التوقي من النزاعات وتيسير التعاون مع دول الجوار والبلدان الصديقة، وفي بناء رؤية مشتركة معها حول التحديات التي تواجهها.

حضرات السيدات والسادة،

إن الكتاب الأبيض الذي يرسم السياسة الدفاعية والأمنية في تونس، سيمكّن من تحقيق عدة أهداف، أبرزها:

الهدف الأول:

- **المحافظة على القدرات العملياتية، وتطويرها لإدارة الحروب الكلاسيكية ومواجهة التهديدات غير التقليدية،** وذلك بـ:

- إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية من حيث مهامها وهيكلتها والقوانين المنظمة لها، بما يستجيب لطبيعة التهديدات الجديدة، وتجعلها قادرة على أداء مهامها وإدارة الأزمات.
- مزيد تطوير المؤسسة الاستعلاماتية العسكرية والأمنية، على قاعدة معايير الحوكمة الرشيدة حتى تكون في خدمة الدولة المدنية الديمقراطية ومؤسساتها والأمن القومي.

- مزيد تعزيز القوات المسلحة بالأفراد وتحسين ظروف عيشهم احتراما لحقوق الانسان.
- إقتناء معدات تتلائم مع التهديدات الغير تقليدية، وخاصة وسائل الاستعلام المتطورة مثل الطائرات بدون طيار ودعم مركز دمج المعلومات الذي أحدث ضمن الهيكلة الجديدة لمنظومة الإستعلامات العسكرية.
- بعث نواة للصناعات العسكرية.
- القيام ببحوث في المجالات العسكرية المتعلقة بالسياسة الدفاعية الوطنية وتنفيذ وقيادة برامج ومشاريع البحث العلمي التطبيقي والتطوير التكنولوجي في مجالات متعددة، مرتبطة بالحاجيات الخصوصية للقوات المسلحة، وذلك في إطار انشطة مركز البحوث العسكرية.
- تكثيف المشاريع البحثية والندوات العلمية الدولية في إطار أنشطة المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد،
- الاستفادة من تجارب الجيوش المتقدمة في مجال مكافحة الإرهاب عبر التكوين والتدريب، لتكوين جيل جديد من العسكريين.

<u>الهدف الثاني</u>:

- **وضع استراتيجية شاملة، تتمثل عناصرها في تطوير القدرات العملياتية، والاستخباراتية للقوات العسكرية، والأمنية**، وذلك بـ :

- الاعتماد على الاستشراف، والاستباق، والتهيؤ.
- تنظيم علاقة مختلف الأجهزة الاستعلاماتية وإحكام التنسيق بينها بما يجعل أنشطتها متكاملة ومنسجمة ، وكذلك ضبط التقنيات والاجراءات المستعملة وضمان شرعيتها فيما يتصل بسرية العمل الاستعلاماتي.
- دعم التعاون الدولي مع أجهزة الاستعلامات الأجنبية على المستوى التعاون الثنائي والإقليمي والدولي.

- بلورة خطة عملية لايلاء الفضاء السيبرني العناية اللازمة باعتباره يشكل فضاءا، يُستغل لتهديد الأمن القومي، وذلك ضمن أولويات الاستعلام التقني والفني في المؤسستين العسكرية والأمنية.

الهدف الثالث:

- **وضع خطة أمنية جماعية وشاملة منسجمة ومنسقة بين المؤسستين العسكرية والأمنية**، من جهة، ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، وذلك بـ:

- إسناد هذه الخطة الأمنية الشاملة بالتشريعات الضرورية، ودعمها بالبحوث والدراسات ذات العلاقة.
- مزيد تنظيم الأجهزة الأمنية والعسكرية وهيكلتها وتطويرها على قاعدة معايير الحوكمة الرشيدة وقيم النظام الجمهوري، في إطار منظومة إصلاحية وشراكة مع مؤسسات الدولة ذات الصلة.

حضرات السيدات والسادة،

إن تجسيم مضامين الكتاب الأبيض على أرض الواقع يستوجب شروط موضوعية، وهي:

- مواصلة بناء دولة القانون والمؤسسات، لتعزيز دورها الاستراتيجي، واستثمار المكاسب المدنية، وتنميتها. ولا يكون ذلك إلا باستكمال المنظومة الدستورية والتشريعية، وإجراء انتخابات الهيئات الأساسية للنظام الديمقراطي مثل المحكمة الدستورية وانتخابات المجالس المحلية والجهوية.
- جعل التجربة الديمقراطية تلامس العمق الشعبي وتترسخ بمفاهيمها ومبادئها وقيمها في القاعدة الشعبية كالمواطنة والمشاركة في الشأن العام ...
- تحقيق الانتقال الاقتصادي الديمقراطي، باختيار منوال تنموي عادل، واستثمار الطاقات الكامنة، التي بُنيَ عليها الاقتصاد الوطني وتنويعه، ضمانا للقيمة المضافة.

- اصلاح المنظومة التربوية، ببعديها الثقافي والعلمي، بما يفتح مجالات التجديد، والابداع، والابتكار، ويجعل من العمل، قيمة حضارية، وقوة منتجة، لمضمون تربوي وثقافي وعلمي، وتكنولوجي مرتفع، يكرّس الحداثة، وينشر ثقافة المواطنة، ويؤسس لخطاب ديني معتدل، بما يساهم في بناء مجتمع متوازن ومتماسك قوامه الوسطية والتضامن والتسامح.
- ربط الأمن والدفاع بالرهانات التنموية، بمختلف أبعادها،على قاعدة الحوكمة الرشيدة، تنمية لقطاعي الأمن، والدفاع، وضمانا لحقوق الإنسان.
- تشريك الإعلام ومكونات المجتمع المدني، باعتبار دورهم في ترسيخ معاني الحس الوطني، وتعميق الشعور بالانتماء إلى الوطن، والولاء له والاعتزاز به، وحمايته، وإشاعة قيم التطوع، والتضامن، والتضحية.
- استثمار نجاح الانتقال الديمقراطي في تونس، جيوستراتيجيا، وسياسيا وأمنيا، في الهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة.

إن هذه الشروط تمثل الأسس التي يقوم عليها الكتاب الأبيض للدفاع والأمن الذي يؤسس للتخطيط، والاستشراف، والاستباق، والتهيؤ للتهديدات والمخاطر.

ولا شك أن صياغة كتاب أبيض للدفاع والأمن ليس بالأمر الهيّن باعتبار أن تونس ليس لها تقاليد في المجال، ما يستوجب الاستئناس بتجربة البلدان الديمقراطية التي تعودت على وضع مثل هذا الكتاب، واعتماد منهج الدراسة المقارنة، لضبط منهجية انجاز هذا المشروع، تأخذ بعين الاعتبار التجربة الديمقراطية الناشئة في تونس وخصوصية وضعها الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

حضرات السيدات والسادة،

تلك هي بعض الأفكار، المتصلة بإنجاز كتاب أبيض للدفاع والأمن في تونس، لعلها تساعد دارسي هذه الدورة على بلورة مضامين هذا المشروع، بفضل تجربتهم المهنية وكفاءتهم، والمساهمة في رسم السياسة الدفاعية والأمنية، في ظل التحولات الإقليمية والدولية.

في الختام أجدد شكري إلى أسرة معهد الدفاع الوطني، لحرصها على تأمين عوامل نجاح هذه الدورة، متمنّيا للدارسين النجاح والتوفيق في أعمالهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.